



الرئيس: السيد موري (بيرو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

المناقشة العامة (تابع)

السيد جانغ جونان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، يود الوفد الصيني مرة أخرى أن يهنئ الرئيس على توليه رئاسة الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. نحن سعداء جدا لرؤية أن الأطراف قد توصلت إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الدورة الحالية للهيئة، في ظل قيادته الممتازة ومع جهوده الدؤوبة. ويتطلع الوفد الصيني إلى العمل معه ومع الوفود الأخرى. نود أيضا أن نشكر سلفه، السفير حامد البياتي، ممثل العراق، على ما بذله من جهود. ونهنئ بإخلاص السيدة كين على تعيينها الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ونحن نرحب بها في ذلك المنصب.

بمصير مشترك. ويقع على عاتق البلدان مسؤولية العمل معا للحفاظ على الأمن بالتعاون، وتعزيز التنمية من خلال الاستقرار والعمل من أجل إحداث تطورات إيجابية في الحالة الأمنية الدولية، وإحراز تقدم في العمليات المتعددة الأطراف لتحديد السلاح. ولذلك فإننا ندعو جميع البلدان إلى تبني مفهوم الأمن الجديد القائم على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق.

يمثل عام ٢٠١٢ بداية دورة جديدة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من أجل احترام المخاوف الأمنية المشروعة للبلدان احتراماً كاملاً، ومراعاتها تماماً، وإجراء الحوار والتعاون على أساس المساواة والثقة المتبادلة، الصين تأمل بإخلاص أن تكون جميع الأطراف بناءة وأن تتأكد من أن الدورة تحقق نتائج إيجابية.

أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يأتيان على رأس جدول أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة

في عالم اليوم، تزداد مختلف عوامل عدم اليقين وزعزعة الاستقرار، وتشهد السياسة الدولية والاقتصادات والترتيبات الأمنية تغيرات معقدة وعميقة. إن زيادة عدد المصالح المشتركة وزيادة الاعتماد المتبادل في مجال الأمن قد ربطت جميع البلدان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



انتشار الأسلحة النووية وضمان حياد الجهود الدولية لعدم الانتشار النووي وطابعها غير التمييزي والسعي الحثيث لإيجاد حل للبؤر النووية الساخنة على الصعيد الإقليمي بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

وكما أكد الرئيس هو جينتاو خلال مؤتمر قمة الأمن النووي في سول في ٢٧ آذار/مارس، فإن الصين ستدفع مثلما فعلت دائما من أجل الحظر التام والتدمير الكامل للأسلحة النووية وستلتزم بسياسة عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية وستلتزم بالجهود الدولية لعدم الانتشار النووي وستدعم حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد نفذت الصين الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتؤيد عقد المؤتمر الدولي لعام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتعارض بشدة الإرهاب النووي بجميع أشكاله.

والصين تدعو إلى إيجاد تسوية سلمية للمسألتين النوويتين لشبه الجزيرة الكورية وإيران من خلال الحوار والمفاوضات. ونأمل أن تلتزم الأطراف بحل هاتين المسألتين بالوسائل الدبلوماسية وأن تمارس ضبط النفس وأن تبدي المرونة من أجل تعزيز الحوار والتعاون.

والصين تدعم اتخاذ التدابير العملية والممكنة لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ولسنوات، ما فتئت الصين تشجع وتشارك بنشاط في عمليات نزع السلاح الدولية والإقليمية وتدابير بناء الثقة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، في أطر مثل منظمة شنغهاي للتعاون والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا.

وتعمل الصين مع البلدان ذات الصلة لاستكشاف وتنفيذ تدابير لبناء الثقة تهدف إلى تدعيم الثقة وتعزيز الأمن. وقد

لسنوات. في ظل الظروف الراهنة، وتود الصين أن تؤكد مجددا ما يلي.

أولا، تتحمل البلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية تتحمل مسؤولية خاصة وأساسية عن نزع السلاح النووي، وينبغي لها الاستمرار في إجراء تخفيضات جذرية وموضوعية في ترساناتها النووية. وعندما تنهياً الظروف المواتية، ينبغي للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، الانضمام أيضا إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وفي الوقت المناسب، يجب على المجتمع الدولي وضع خطة مرحلية قابلة للاستمرار في الأجل الطويل، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

ثانيا، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية تقليص دور هذه الأسلحة في سياساتها الأمنية الوطنية، والتعهد بشكل لا لبس فيه بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، والموافقة دون قيد أو شرط على عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن.

ثالثا، ينبغي لجميع الأطراف العمل معا من أجل تشجيع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح في جنيف الاتفاق على برنامج شامل ومتوازن للعمل وبدء عمله الفني في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي مواجهة الحالة المعقدة والمتقلبة في مجال عدم الانتشار، ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز بيئة أمنية دولية وإقليمية تنعم بالسلام والاستقرار وتسودها الثقة المتبادلة والتعاون من أجل القضاء على الأسباب الجذرية لانتشار أسلحة الدمار الشامل. وينبغي للأطراف أيضا العمل معا لتعزيز النظام الدولي لعدم

كما أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا أمس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بعد الهجمات النووية المروعة على هيروشيما وناغازاكي في عام ١٩٤٥، وهي الأمثلة الوحيدة لاستخدام الأسلحة النووية حتى الآن، ظل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى للمجتمع الدولي على الدوام. ولهذا السبب، دعا أول قرار للجمعية العامة والذي اتخذته بالإجماع في دورتها الأولى، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، إلى الإزالة الكاملة للقنابل الذرية. وللأسف، فإن استمرار وجود الآلاف من الأسلحة النووية المنشور منها وغير المنشور والاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية في جميع أنحاء العالم لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ولبقاء الحضارة الإنسانية في حد ذاته.

وبينما لا توجد أي ذريعة تبرر امتلاك أي بلد للأسلحة النووية، فإنه مما يدعو إلى القلق البالغ أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل تخصيص بلايين الدولارات لاستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية وبناء مرافق جديدة لإنتاج الأسلحة النووية وتحديث وإحلال هذه الأسلحة. وبالمثل، فإن هذه البلدان تواصل، خلافا لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اللجوء إلى سياسات الردع النووي التي عفى عليها الزمن وتعزيز دور ومكانة من الأسلحة النووية في نظرياتها الدفاعية والأمنية. وعلى الرغم من المزايم المتكررة من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالامتثال لالتزاماتها القانونية في مجال نزع السلاح النووي، فإن آخر الحقائق والأرقام تلقي بظلال من الشك على صحة ومصداقية هذه المزايم.

وجمهورية إيران الإسلامية، إلى جانب الغالبية العظمى من الدول، تتمسك بموقفها المبدئي بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، باعتبارها الأولوية القصوى، هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

شاركت الصين أيضا في الأداة الموحدة التابعة للأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهي ملتزمة ببناء الثقة في هذا المجال.

يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وسيُعقد المؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في آب/أغسطس. وتعتقد الصين أن المجتمع الدولي سيعمل على تنظيم تجارة الأسلحة ومكافحة النقل غير المشروع للأسلحة والاتجار بها. والصين مستعدة للمشاركة بشكل بناء في تلك المناقشات.

أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح - وهي هيئات متكاملة وتعزز بعضها بعضا. وهيئة نزع السلاح تمثل جزءا لا يتجزأ من الآلية وهيئة تداولية هامة. وعلى مر السنين، أسهمت الهيئة في قضية نزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف. وبينما تواجه الهيئة بعض الصعوبات، نأمل أن تعتمد الأطراف رأيا عقلانيا وعمليا حيال الهيئة وأن تدعم، من أجل المحافظة على سلطتها، كل وسيلة لتعزيز دورها وفعاليتها.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وبقية أعضاء المكتب ورؤساء الأفرقة العاملة على انتخابكم، وأن أؤكد لكم كذلك التعاون الكامل لوفد بلدي في خروج الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بنتيجة ناجحة. وأود أيضا أن أهنئ السيدة أنجيلا كين على تعيينها في منصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وأن أتمنى لها كل توفيق.

خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولكن الجهود الرامية إلى إنشاء هذه المنطقة لم تنجح حتى الآن بسبب رفض الكيان الصهيوني المستمر الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مرافقه النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، فإن تنفيذ القرار ذي الصلة لمؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراضها وتمديدتها لعام ١٩٩٥ أمر ضروري لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط.

وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح (القرار د١٠/٢)، شددت الجمعية العامة بدرجة كبيرة على ضرورة القضاء على خطر الأسلحة النووية والإزالة الكاملة لها ومنع انتشارها. وبتحديد نزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، كلفت الجمعية هيئة نزع السلاح بمتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة للدورة الاستثنائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من الإنجازات العديدة التي حققتها الهيئة، من المؤسف أن هذه الهيئة لم تتمكن خلال فترة وجودها من صياغة مجموعة حصرية من التوصيات بشأن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ولذلك، من المتوقع بقوة أن تولى الهيئة الأولوية لتزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأن تركز عليهما باعتبارهما الجزء الذي تأخر كثيرا من ولايتها. ولأسباب واضحة، فإن بند جدول الأعمال المتعلق بتزع السلاح النووي، وفقا لما تقرره الجمعية العامة، ذو جدوى وأهمية قصوى.

ووفد بلدي يؤكد مجددا على الدور والوظيفة الهامين لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها هيئة تداولية مكلفة بالنظر في قضايا نزع السلاح الرئيسية وتقديم توصيات

وفي هذا الصدد، وبينما نؤيد اقتراح حركة عدم الانحياز بشأن اعتماد إطار قانوني من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٥، فإننا نؤكد على الأولوية الكبيرة والأهمية القصوى لبدء مفاوضات حول اتفاقية للأسلحة النووية وصك عالمي ملزم قانونا وغير مشروط بشأن ضمانات الأمن السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وبخصوص النية المعلنة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لخفض جزء من ترسانات أسلحتها النووية، نرى أن تخفيضات الأسلحة الثنائية والأحادية الجانب المحدودة تقل كثيرا عن توقعات المجتمع الدولي أن يجري اتخاذ خطوات حقيقية وفعالة باتجاه الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا يمكن أبدا أن تكون بديلا عن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإزالة الكاملة لجميع أسلحتها النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتجاوز هذه التخفيضات مجرد إخراج الأسلحة النووية من الخدمة ويجب، في جميع الأحوال، أن تكون لا رجعة فيها وشفافة ويمكن التحقق منها دوليا.

في الوقت نفسه، فإن عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي ليس التحدي الوحيد الذي يواجه المجتمع الدولي، حيث أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تنشر الأسلحة النووية أفقيا ورأسيا. بمواصلتها لترتيبات تقاسم الأسلحة النووية مع دول غير حائزة للأسلحة غير النووية وكذلك مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

وجمهورية إيران الإسلامية تعتقد أن أفضل سبيل لضمان عدم الانتشار الأسلحة النووية هو التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي وضمن عالميتها، وخاصة في الشرق الأوسط حيث أن برنامج الأسلحة النووية للبلد الوحيد غير الطرف في المعاهدة، بمساعدة فرنسا، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وللتغلب على هذه المشكلة، اقترحت إيران في عام ١٩٧٤ إنشاء منطقة

المشاكل في مجال نزع السلاح، ول مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد للمفاوضات حول نزع السلاح.

وبالنسبة لإكوادور، وكذلك لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحركة عدم الانحياز، فإن نزع السلاح النووي هو الأولوية رقم واحد. ولذلك، وتمشيا مع الأفكار التي عبرت عنها، سيدي، في جلسة صباح اليوم، أود أن أقول إن إكوادور وأمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، وأيضا، وأنا واثق من ذلك، الغالبية العظمى من بلدان العالم النامي، ترى أن الأسلحة النووية خيار غير مقبول وأنها تتناقض تماما مع المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام والتنمية لجميع شعوب العالم.

وما قلته للتو ليس بجديد، ولكن من المهم جدا أن نظل مدركين له في كل يوم من حياتنا ما ظلت الأسلحة النووية موجودة. وما قلته ربما لا يبدو جديدا، لأننا لا نرى أي شيء يحدث. فعلى الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية تنص بوضوح تام على أن أطرافها ملتزمون بمواصلة المفاوضات بحسن نية حول اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، وحول معاهدة لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، لم يشهد المجتمع الدولي أي بوادر ملموسة على هذا الالتزام القانوني.

ولا يحدث أي شيء، لأنه على الرغم من وجود فتوى لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي وبشأن الالتزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة، لم تلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن أي إشارة

بشأنها. وإعداد الهيئة لأكثر من ١٠ مبادئ ومبادئ توجيهية وتوصيات في الماضي يدل على دورها الهام وأهميتها.

ووفد بلدي على أتم الاستعداد للتعاون الكامل مع الوفود الأخرى خلال الدورة الحالية من عمل الهيئة للتغلب على حالة الجمود الراهنة في هذه الهيئة والتي ترجع أسبابها الجذرية، في رأينا، إلى غياب الإرادة السياسية لدى بعض البلدان.

ونحن نتطلع أيضا إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، وجميع الوفود من أجل تحقيق خروج هذه الدورة للهيئة بنتيجة ناجحة.

السيد بروانو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): سيدي، أود في البداية أن أهنئكم، باسم وفد بلدي، على انتخابكم وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير إكوادور لكم شخصيا ولبلدكم وعن ثقتها بكم. كما نود أن نرحب بتعيين السيدة أنجيلا كين في منصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

ويؤيد وفد إكوادور تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل شيلي بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وقد تناول البيانان بالتفصيل المفاهيم التي يؤيدها وفد بلدي ووجهات نظره. ولهذا السبب، لن أتناول هذه القضايا مرة أخرى.

يود وفد بلدي أن يعرب عن التزامه الكامل بالقرارات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح. كما نود أن نعرب عن دعمنا الكامل لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة باعتبارها الهيئة التداولية في آلية نزع السلاح التابعة للمنظمة، والتي يتمثل دورها في بحث ووضع توصيات بشأن مختلف

لمموسة من شأنها أن تسمح لنا بأن نصدق أننا نسير في هذا الاتجاه. وللأسف، كما لاحظتم، سيدي الرئيس، في الأيام الأخيرة، فإن البشرية سبق وأن عانت من الفظائع والدمار الناجمين عن استخدام الأسلحة النووية. ويبدو أن هذا في حد ذاته ليس كافيا بالنسبة لنا لاتخاذ موقف عام وهائلي بشأن الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة نهائيا.

والسؤال هو، ما الذي سيكفي؟ والتاريخ الحديث غير كاف بشكل واضح، حيث أنه لم يعلمنا أننا نلعب بالنار كما لم يعلمنا تجنب خطر ارتكاب نفس الخطأ مرتين. وبالنسبة لبلد مثل إكوادور، فإن المطلوب واضح وأعتقد أنه كذلك بالنسبة لغالبية الشعوب والدول. ومن ثم، فإن بلدي يدعو بحزم شديد إلى ضرورة نزع السلاح النووي وتدمير جميع الأسلحة النووية على ظهر الكوكب.

وتنتيجة لذلك، سيجري بالتأكيد رفض بند في جدول أعمال هيئة نزع السلاح معنون "عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لتزع السلاح". وبلدي يعتبر مثل هذا البند من بنود جدول الأعمال ضروريا لأن إكوادور ترى أن من غير المقبول، على الرغم من الحقائق التي ذكرتها سابقا، أن نواصل اليوم الكلام عن وجود آلاف من الرؤوس الحربية النووية. وأي خطوة في مجال نزع السلاح النووي لا تكون نهائية أو لا تتضمن مواعيد نهائية وأطرا زمنية ومؤشرات لن تكون كافية، بالنظر إلى الأرقام التي ذكرتها للتو.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود الآن أن ألفت انتباه أعضاء الهيئة إلى مشروع برنامج العمل الذي أعدته الأمانة العامة، ويرد في الوثيقة A/CN.10/2012/CRP.1. وتتضمن الوثيقة، التي تم تعميمها في وقت مبكر من بعد ظهر اليوم، تغييرا في الصفحة ٢ لتصحيح خطأ غير مقصود.

ويلاحظ الأعضاء، تمشيا مع مبدأ المساواة، أنه قد تم تخصيص لكل فريق عامل سبع جلسات في ٩ نيسان/أبريل. وستعقد جلسة عامة غير رسمية للنظر في أساليب عمل الهيئة، فضلا عن مسألة العقد الرابع لتزع السلاح. وفي صباح يوم ١٩ نيسان/أبريل، سيكون هناك جلسة للنظر في التوصيات المنبثقة عن الجلسات غير الرسمية المنعقدة في ٩ نيسان/أبريل.

هل لي أن أعتبر أن الهيئة تقرر أن تحيط علما بمشروع برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/CN.10/2012/CRP.1، بما في ذلك التغيير الذي أدخل في الصفحة ٢، ويشير إلى أن الأفرقة العاملة سوف تبدأ عملها في ١٠ نيسان/أبريل؟

وللأسف، كما لاحظتم، سيدي الرئيس، في الأيام الأخيرة، فإن البشرية سبق وأن عانت من الفظائع والدمار الناجمين عن استخدام الأسلحة النووية. ويبدو أن هذا في حد ذاته ليس كافيا بالنسبة لنا لاتخاذ موقف عام وهائلي بشأن الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة نهائيا.

والسؤال هو، ما الذي سيكفي؟ والتاريخ الحديث غير كاف بشكل واضح، حيث أنه لم يعلمنا أننا نلعب بالنار كما لم يعلمنا تجنب خطر ارتكاب نفس الخطأ مرتين. وبالنسبة لبلد مثل إكوادور، فإن المطلوب واضح وأعتقد أنه كذلك بالنسبة لغالبية الشعوب والدول. ومن ثم، فإن بلدي يدعو بحزم شديد إلى ضرورة نزع السلاح النووي وتدمير جميع الأسلحة النووية على ظهر الكوكب.

وتنتيجة لذلك، سيجري بالتأكيد رفض بند في جدول أعمال هيئة نزع السلاح معنون "عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لتزع السلاح". وبلدي يعتبر مثل هذا البند من بنود جدول الأعمال ضروريا لأن إكوادور ترى أن من غير المقبول، على الرغم من الحقائق التي ذكرتها سابقا، أن نواصل اليوم الكلام عن وجود آلاف من الرؤوس الحربية النووية. وأي خطوة في مجال نزع السلاح النووي لا تكون نهائية أو لا تتضمن مواعيد نهائية وأطرا زمنية ومؤشرات لن تكون كافية، بالنظر إلى الأرقام التي ذكرتها للتو.

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى مختلف الأحداث المتصلة بتزع السلاح المزمع تنظيمها في هذا العام، فإن إكوادور، وإذ تؤكد مجددا مركزها باعتبارها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو - تعرب عن دعمها القوي والكامل

كان مقبولاً لدى الوفود الأخرى ويمكنها القيام به. ومع ذلك، ينبغي أن تجرى مناقشة غير رسمية في وقت أبكر بكثير. إذا كنا نريد أن يتوفر وقت للتشاور والتفاوض على المحصلة بتوافق الآراء، فعلينا أن نبدأ بذلك في وقت أبكر بكثير مما اقترحت.

السيد مكثفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على مشروع برنامج العمل، الذي سيتيح لنا المجال للمضي قدماً بعملنا بشكل كبير حقاً.

لا يرغب وفد بلدي في إضافة ارتباك فيما يتعلق بمشروع برنامج العمل. ومع ذلك، نود أن نقدم اقتراحاً اعتقد أنه ينبثق من أفضل الممارسات في الهيئة. يتكون اقتراح العمل لفترة تمتد أكثر من يوم. إذ ستخصص ثلاثة أيام كاملة لكل بند من بنود جدول الأعمال، مع إجراء مناقشة غير رسمية في ١٨ نيسان/أبريل. وسيتم عقد جلسة في ١٩ نيسان/أبريل للنظر في التوصيات الصادرة الجلسة غير الرسمية. ويمكن التفاوض على المحصلة صباح يوم ١٩ نيسان/أبريل.

يود وفد بلدي أيضاً أن يقترح عقد جلسة عامة على الأقل في هذه الدورة لتلخيص عملنا. أقترح أن تُعقد هذه الجلسة يوم الاثنين، ١٦ نيسان/أبريل. من شأن ذلك أن يتيح للرئيس المجال لتلخيص مناقشاتنا وتقديم التوجيه للمستقبل. كما ستتوفر للوفود التي ترغب في القيام بذلك فرصة للتعبير عن أنفسها بطريقة أكثر رسمية بشأن سير مداولاتنا.

السيد فيبول (الهند) (تكلم بالإنكليزية): ملاحظاتي مشاهة تماماً لتلك التي سبق وأدلى بها زميلنا ممثل الجزائر. لدينا بندان من أهم بنود جدول الأعمال الفنية. أعتقد أنه من المنطقي أن نبدأ عملنا بهذين البندين من جدول الأعمال. مع الأخذ في الاعتبار أن لدينا الممارسة التي اتبعناها في الدورات القليلة الأخيرة هيئة نزع السلاح، على الأقل في العام الماضي، وأعتقد أنه من المنطقي أيضاً مرة أخرى أن نقوم بعملنا على مدى أكثر من يوم لكي يتسنى لنا التركيز على موضوع واحد

السيدة ليديزما هير نانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على مشروع الاقتراح هذا بشأن تنظيم الأعمال. بعد إذنكم، نود أن نقدم اقتراحاً، آخذين في الاعتبار تجربة العام الماضي حيث ناقشنا أكثر من موضوع في يوم واحد. ولكي نحقق مزيداً من الانسجام في عملنا، نود أن نقترح التعديلات التالية عليكم، سيدي الرئيس، وكذلك على الممثلين للنظر فيها.

نقترح تخصيص يوم كامل لكل بند من بنود جدول الأعمال، من دون تقسيمها، وذلك لتتوفر لنا فرصة أفضل لتبادل الآراء ومحاولة الاتفاق على اللغة والتوصل إلى توافق في الآراء. إن الاقتراح بشكل ملموس هو كما يلي. نود أن نتناول البند المتعلق بترع السلاح النووي يوم الاثنين ٩ أبريل/نيسان، ونتناول البند المتعلق بالأسلحة التقليدية يوم الثلاثاء ١٠ أبريل/نيسان، ونتناول مرة أخرى البند المتعلق بترع السلاح النووي يوم الأربعاء، ١١ أبريل/نيسان، أما يوم الخميس، ١٢ أبريل/نيسان، فنتناول البند المتعلق بالأسلحة التقليدية؛ ويوم الجمعة ١٣ نيسان/أبريل نناقش البند المتعلق بترع السلاح النووي، ويوم الاثنين، ١٦ نيسان/أبريل نناقش الأسلحة التقليدية؛ وفي فترة بعد الظهر يوم الثلاثاء، ١٧ نيسان/أبريل، الذي سيكون آخر يوم عمل للهيئة، نقسم المناقشة بين هذين البندين. أما الجلسات غير الرسمية بشأن أساليب العمل وعناصر العقد الرابع لترع السلاح فتعقد يوم الأربعاء ١٨ نيسان/أبريل. من شأن ذلك أن يتيح المجال لنواصل عملنا يوم الخميس - كما كان مقرراً في جدول الأعمال - مما يمنحنا يومين متتاليين لمناقشة الموضوعات المتعلقة بأساليب العمل وعناصر العقد الرابع لترع السلاح. نأمل أن تقبل الوفود الأخرى اقتراحنا.

السيد الاومني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): أشكر زميلتي ممثلة كوبا على اقتراحها. على الرغم من أن هذا الأمر لم يحدث قط، ليس لدينا أي مشكلة مع هذا الاقتراح، إذا

في الواقع، تلك هي الممارسة المتبعة من خلال خبرتي في تغطية جلسات هيئة نزع السلاح منذ عام ١٩٩٨. وأعتقد أنها تتيح لنا المجال للتركيز على مسألة ما، وعقد سلسلة من المناقشات المكثفة، والتوقف قليلا ونحن ننظر في الاقتراحات المختلفة، وخصوصا عندما يبدأ تلقي الوثائق التي تتضمن تقديم توصيات بعينها. لقد وجدت أن هذا الانتقال في مناقشاتنا من أحد الفريقين للآخر، يتيح المجال لإجراء مشاورات على هامش الاجتماعات إذ تنتقل مناقشة كل موضوع من أحد الفريقين للآخر حيث يجري تناوله تدريجيا. هذا هو نوع برنامج العمل الذي يشعر وفد بلدي بالارتياح تجاهه. وعلى الأقل من حيث أجلس، لا يبدو أن هناك توافقا في الآراء على تغييره.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تقديم الاقتراح لتنظيم الأعمال للأسبوعين المتبقين. يرى وفد بلدي أن اقتراحكم يبدو جيدا للغاية. كما أنه يستفيد من التقليد المتبع. نحن نبي الآن قليلا على التقليد، لأننا اعتمدنا كثيرا من بند جدول الأعمال من الدورة الاستعراضية السابقة.

وفي نواح كثيرة، نحن نحوض في هذا المقام في مناقشة تتعلق بأسلوب عمل هيئة نزع السلاح. لقد تم تقديم اقتراح سابقا بأن تُجمع مختلف بنود جدول الأعمال لتناقش في مجموعات مختلفة، ما قد يتيح المجال لمزيد من المشاركة من العواصم أو من جنيف، إما بشأن الأسلحة النووية أو الأسلحة التقليدية. ووفد بلدي مستعد للنظر في هذا الأمر، ولكن من الأفضل النظر فيه في دورة العام المقبل. ومن منظور وفد بلدي، نحن أيضا نقدر كثيرا بدء المناقشة بشأن أساليب العمل لأنه عالق في ذاكرتنا الآن الكيفية التي ما برحنا نكافح بها لوضع جدول الأعمال. ونرى فائدة من مناقشة هذه المسألة في مطلع الأسبوع المقبل، عندما نكون قد خصصنا وقتا لها.

معين بدلا، من القفز من بند من بنود جدول الأعمال إلى آخر.

لذلك أود أيضا أن أقترح أن نشرع، ابتداءً من يوم الاثنين المقبل، بإجراء مناقشات الفريق العامل الأول، بشأن نزع السلاح النووي. وحالما نخصص ستة أو سبعة اجتماعات للفريق، ينبغي لنا يجب أن تنتقل إلى الفريق العامل الثاني. وعندما نكمل عملنا في الأفرقة العاملة، ينبغي أن نشرع في الجلسات غير الرسمية.

كنت أود لو تم عقد جلستين على الأقل بشأن عناصر العقد الرابع لترع السلاح، بدلا من جلسة واحدة فقط. لقد أجرينا مناقشات بشأن تلك العناصر في الماضي، وينبغي أن نخصص ما يكفي من الوقت حتى يتسنى لنا جميعا الإدلاء بدلونا فيما يتعلق بذلك البند من جدول الأعمال.

وفي نهاية المطاف يمكننا التفاوض على نتائج تلك الجلسات غير الرسمية. وقد خصص الرئيس بالفعل بعض الوقت في البرنامج لإجراء مناقشات ومفاوضات بشأن تلك النتائج.

باختصار، أعتقد أننا يجب أن نبدأ ببند جدول الأعمال أولا.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يجذب وفد بلدي البرنامج في الشكل الذي قدمتموه أصلا، سيدي الرئيس، وبصيغته المعدلة في الصفحة الثانية التي جرى تعميمها قبل أن نبدأ مباشرة؛ حيث إننا بعد العطلة في ٦ نيسان/أبريل، سوف نبدأ بمناقشة غير رسمية بشأن أساليب العمل يوم الاثنين ٩ نيسان/أبريل وبعد ذلك، نجري مناقشة غير رسمية أخرى بشأن العقد الرابع لترع السلاح. ويجري ذلك كله في ٩ نيسان/أبريل. ثم سنبدأ مناقشاتنا الرسمية في الفريقين العاملين الأول والثاني في ١٠ نيسان/أبريل، ومنتقل في مناقشاتنا من أحدهما للآخر حتى ١٨ نيسان/أبريل.

على الاقتراح الأصلي لبرنامج العمل. نعتقد أنه يجسد التوازن الدقيق الذي تحقق باعتماد جدول الأعمال في وقت سابق اليوم. وافقنا على تخصيص نصف يوم لكل جلسة غير رسمية. ومن شأن تحديد مواعيدها في بداية الأسبوع القادم أن يتيح المجال بالتأكيد لأصدقاء الرئيس التحضير لإجراء مشاورات غير رسمية وتحقيق نتائج جوهرية من تلك المشاورات.

الأمر نفسه ينطبق على تقسيم العمل بين الفريقين العاملين المعنيين. كما نرى بأنه ينبغي الإبقاء على هذا الأمر كما يرد في برنامج العمل الآن.

السيد غونثاليث رومان (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفد بلدي عن شكره لكم على برنامج العمل الذي اقترحتموه، سيدي الرئيس، وكذلك للوفود على الإسهامات التي قدمتها. نحن نؤيد الاقتراح الذي تقدمتم به في البداية، الذي لا يتماشى مع الطريقة التقليدية التي تعمل الهيئة فحسب، ولكنه يوفر أيضا تسلسلا كافيا لمعالجة المواضيع. ومع ذلك، يمكننا أيضا أن ننظر في تناول مختلف المواضيع في مجموعات.

وفيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية، نحن نعتقد أنه من الأهمية بمكان النظر في أساليب العمل في بداية المناقشة العامة في هذه الدورة. وبهذه الطريقة، يمكن أن نستفيد في وقت لاحق من المناقشات التي أجريت بشأن المسألة.

السيد دانتونو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عرضكم لبرنامج العمل هذا. وأود أن أردد ما قاله المتكلمون الآخرون. ونحن نفضل قبول الاقتراح كما هو، لاسيما فيما يتعلق بالاجتماعات الرسمية بشأن أساليب العمل. وأود أن أوضح أن وفد بلدي غير مستعد لإبداء المرونة بشأن موضوع تغيير تنظيم جدول الأعمال، على نحو ما اقترحت بعض الوفود الأخرى.

وهناك نقطة أخرى هي أننا لم ننتخب بعد رئيسا للفريق العامل الثاني. نحن بحاجة إلى العثور على شخص ليدير مداولاتنا بشأن تدابير بناء الثقة بشأن الأسلحة التقليدية.

ولجميع الأغراض العملية، نقترح أن نمضي قدما ببرنامج عملكم لهذا العام، سيدي الرئيس، ومن ثم النظر في الكيفية التي سننظم بها عملنا في العام المقبل. بما أننا اعتمدنا الآن جدول أعمال للدورة، فبوسعنا أن نرى ما إذا أمكننا أن نصبح أكثر ابتكارا بشأن العام القادم.

السيد كفارنستروم (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشير إلى جدول الأعمال وأن أعرب عن وجهة نظر وفد بلدي المتمثلة في أننا نفضل بالتأكيد اقتراح جدول أعمال كما قُدم لنا. ومع ذلك، يمكننا أن نكون مرنين فيما يتعلق بالكيفية التي نُعد بها فترات المناقشة المختلفة بين البندين الرئيسيين لجدول الأعمال، إذا كانت تلك رغبة أعضاء الهيئة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بإدراج مناقشة أساليب العمل، أنا اعتقد اعتقادا جازما بأنه يجب أن نبقىها يوم الاثنين. بموافقتنا على حزمة جدول الأعمال، لم أشعر بأننا وافقنا عليها فحسب، وإنما افترضنا بطبيعة الحال عندما قلنا إنها ستكون جزءا من الجلسة العامة، أن الجلسة العامة ستستمر ببساطة يوم الاثنين.

ومع ذلك، أعتقد أيضا أن مناقشة نقاط جدول الأعمال الرئيسية الأخرى سوف تستفيد من إجراء المناقشة بشأن أساليب العمل أولا. هذا هو بالضبط ما ناقشناه، أي، الكيفية التي يمكننا بها تحسين العمل الذي نقوم به في الهيئة. لذلك فلنبق على صفقة الحزمة التي اتفقنا عليها بدلا من محاولة مناقشتها ولنمنح أنفسنا فرصة الاستفادة من إجراء مناقشة أساليب العمل قبل أن تنتقل إلى بنود جدول الأعمال.

السيد زيلنسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أكرر ما قالته الدول الأخرى في تأييد اقتراحكم على الإبقاء

بموضوع في الصباح، ثم ننتقل إلى موضوع آخر بعد الظهر، وننسى ما قلناه في الصباح، فنكرر كل شيء صباح اليوم التالي. وبالتالي، فإننا نقترح شيئاً يستند إلى المنطق، أين تنظيم المناقشة حتى نخصص فترة زمنية محددة لإنهاء النقاش بشأن موضوع ما، ثم ننتقل إلى موضوع آخر. ذلك هو الاتساق، وذلك هو ما يمكن أن يكون واعدًا. ولذلك فإننا نستغرب لسماع أشخاص يعربون عن عدم مرونتهم ويرغبون في جعلنا ننتظر حتى العام المقبل لتحسين عملنا.

وفيما يتعلق بتنظيم المواضيع، فجدول الأعمال (A/CN.10/L.67/Rev.1) يبدأ ببندين موضوعيين. الأول يتعلق بتزع السلاح النووي، والثاني بالأسلحة التقليدية. هذان هما البنذان الرسميان من بنود جدول أعمال الهيئة، الذي يجب أن يبدأ بهما. فلماذا، إذن، ينبغي أن تبدأ المناقشة غير الرسمية قبل مناقشات الأفرقة العاملة؟ نحن لا نفهم ذلك المنطق، الذي يقلب جدول الأعمال رأساً على عقب. وبدلاً من ذلك ينبغي أن تتبعه على النحو الذي اعتمد به، مع نقل المسائل الرسمية إلى المستوى الثاني، ما لم يكن لدى الوفود الأخرى أولويات عدا نزع السلاح وتدابير بناء الثقة بشأن الأسلحة التقليدية.

ثالثاً، ألاحظ في الوثيقة التي تلقيناها أن القاعة D متوافرة خلال جميع فترات انعقاد الدورة. هل يعني هذا عقد اجتماعات موازية؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الأمور تتراكم هنا. ما من أحد سأل الرئيس لماذا اقترح برنامج العمل هذا. والاقتراحات لا تزال تتقاطر، ولا شك أن بعضها مفيد. غير أنني أود أن أركز على المهمة الرئيسية. الأمر لا يتعلق بمن يبدأ ومن يفوز هنا. لدينا الآن جدول أعمال (A/CN.10/L.67/Rev.1) وسنبداً عملنا. وبعد الاستماع إلى المتكلمين الأربعة القادمين، سأشرح، بكل احترام، السبب الذي جعلني أعرض برنامج العمل، حتى نصل إلى تفاهم.

السيد فرغل (مصر): أود في البداية أن أوجه لكم التهئة على اعتمادنا لجدول أعمال دورة الثلاث سنوات هاته لهيئة نزع السلاح (A/CN.10/L.67/Rev.1). كما أتمنى بالطبع أن نقوم باعتماد برنامج عمل، ولكن بمجهود أقل بكثير مما بذلناه بشأن جدول الأعمال.

أرى أن هناك منطفاً في المقترح الذي اقترحه الزميلة ممثلة كوبا وأعاد صياغته ممثل الجزائر وعدله الزميل ممثل الهند، لعدة أسباب. أولاً، إنه يتناسب أننا حتى الآن لم نقم بانتخاب رئيس للفريق العامل الثاني المعني بالأسلحة التقليدية. والبدء يوم الاثنين بالفريق العامل الأول - وأود أن أهنيء السفير نايف بن بندر السديري على انتخابه رئيساً له - سيعطي لنا الفرصة لكي نقوم بعد ذلك بانتخاب رئيس للفريق العامل الثاني.

ثانياً، وكما تعلمون، سيدي، هناك عدة وفود اقترحت أن نكون مبتكرين ونلتزم بالقيود ونتبع أساليب عمل جديدة. وأنا أرى أن هذا المقترح دليل عملي على أن هناك نوع من أنواع المبادرة لكي نتبع أساليب عمل جديدة. هناك أساليب عمل بالفعل، كما ذكرت بعض الوفود، هي ما اعتدنا على تنفيذه في الدورات المختلفة لهيئة نزع السلاح. وكما تعلمون، فهذه الدورات لم تنجح بالشكل الكافي. فلماذا لا نجرب ترتيباً جديداً لبرنامج العمل؟

السيد مكنتي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أعتذر على أخذ الكلمة مرة أخرى. نعتقد أن هناك فرصة للرد على بعض الاقتراحات التي لم تكن بناءة للغاية. ما اقترحنه هو تنظيم المناقشة في إطار المجموعات. والسبب في ذلك هو أن التجربة علمتنا أن هناك مبرراً لتغيير أساليب العمل الآن بدلاً من الانتظار حتى العام المقبل لتحسينها. فالاتساق والتجانس أساسيان لإجراء المناقشة، التي يجب أن تكون قائمة على المنطقة وعلى هيكل منظم. وهناك زخم يتطور باستمرار المناقشة يمكنه أن يؤدي إلى نتائج ناجحة - مقارنة بمناقشة نبدأ فيها

سيدي، على الاقتراح الذي قدمتموه. عندما اقترحنا إدخال تعديلات على برنامج العمل، قمنا بذلك بروح بناءة تروم تحقيق اتساقه استنادا إلى ما اكتسبناه من خبرة، لاسيما في العام الماضي، ومن أجل كسب الوقت حتى يتسنى لنا التركيز على الاقتراحات بدلا من تعليق أعمالنا والاضطرار إلى تناول البنود بصورة متكررة. ونعتقد أن اقتراحاتنا تتماشى مع ما اقترحتة الجزائر والهند. ولذلك نفضل اتباع نهج يشبه نهج المجموعات لكي تتمكن من التركيز على المسائل.

ووفقا لما فهمناه، عندما نضع جدول أعمال لعملنا يتضمن المواضيع، فإننا نفعل ذلك لأنها أولويات. وبالتالي، نرى أنه من المنطقي أن نبدأ المناقشة. ذلك هو النهج الذي اتبعناه عندما قدمنا اقتراحاتنا.

وأخيرا، أود أن أرد على بعض الاقتراحات التي قدمت. فبينما أعربت العديد من الوفود عن اهتمامها بمناقشة أساليب العمل وكيفية تحسينها - وهي فكرة أيدها وفد بلدي أيضا - فإننا لا نفهم السبب الذي يجعل الآخرين لا يرون أي مجال لإدخال تعديلات على برنامج أساليب عملنا ويصرون على مواصلة أساليب العمل كالمعتاد. وأعتقد أن هذا الموقف غير متسق إلى حد ما وينقصه المنطق، ذلك أن هناك على ما يبدو زحما في هذه الدورة لمحاولة تحسين أساليب عملنا استنادا إلى ما اكتسبناه من خبرة في السابق. ولذلك السبب جازفنا بتقديم اقتراح قد يكون مقبولا للجميع.

وأؤكد مجددا دعمنا للاقتراح المتعلق بالمجموعات الذي قدمته الجزائر، والذي ينسجم مع اقتراحنا. كما أقول مرة أخرى، يجب علينا أن نبدأ بالمناقشات. ولذلك السبب، سنبدى المرونة عندما تجرى المناقشات غير الرسمية.

السيد كفارنشتروم (السويد) (تكلم بالإنكليزية):
أعتذر على أخذ الكلمة مرة أخرى، غير أنني أود أن أتناول مسألة أوسع نطاقا، مسألة أعتقد أنها أهم بكثير من تنظيم

السيد بورنس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
يود وفد المملكة المتحدة أن يشيد بكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على ما قمتم به من عمل، لاسيما البرنامج الذي حددتم لنا اليوم. ونحن نؤيد الصيغة التي وضعت. ونفضل تغيير الاتجاه فيما بين الأفرقة العاملة لعد أسباب. فعلى الرغم من أنني أرى أنه من المنطقي أن نحاول مواصلة مناقشة موضوع إلى النهاية، وإذا نجح ذلك - ومن يدري، ربما ينجح - فإن فائدة استئناف العمل كل يوم، بمنظور جديد، وأيضا بالميزة اللوجيستية المتمثلة في الاستفادة من الوقت المتاح لاستشارة عواصم بلداننا، وذلك هو ما يبدو لنا أفضل سبيل للمضي قدما على نحو بناء. وأعتقد أن هناك خطرا حقيقيا هنا يتمثل في الشروع في النكوص عما حققناه فعلا. برنامج العمل بين أيدينا، فلنمض قدما. وأوصي بالمضي قدما ببرنامج العمل كما اقترحه الرئيس.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
تود إندونيسيا أن تشكركم، سيدي الرئيس، على مشروع برنامج العمل الذي قدمت لنا. كما أود أن أشكر جميع الزملاء الذين قدموا اقتراحات تتعلق به. وأود أن أحاول - وهذه محاولة لا غير - أن أغضب الجميع. ولا أعلم إذا ما كنت سأنجح في ذلك.

صباح يوم الاثنين ٩ نيسان/أبريل، سنعقد اجتماعا غير رسمي للفريق العامل الأول، وبعد الظهر سنعقد اجتماعا غير رسمي بشأن العقد الرابع لترع السلاح. وفي يوم الثلاثاء ١٠ نيسان/أبريل، سنعقد الاجتماع غير الرسمي بشأن أساليب العمل. ذلك هو اقتراحي. وإذا كان بمقدور الجميع الموافقة عليه، فليفعلوا ذلك، وإذا كان بمقدورهم الموافقة على اقتراح بديل، مثل اقتراحكم، سيدي، فلهم ذلك.

السيدة ليديسما هيرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):
يود الوفد الكوبي أن يشكركم، مرة أخرى

بلدي لن يوافق على الاقتراح الإندونيسي لنقل مسألة أساليب العمل إلى مناقشة عامة.

وأعتقد أننا حقا بحاجة إلى التوقف لوهلة للنظر في كيفية التفاوض والخطوة التالية عندما توصل إلى اتفاق.

السيد بارك تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالموضوع قيد المناقشة، سيدي، أود أن أشرك الآخرين في ما أعبوا عنه من ثناء على عملكم الشاق. فبفضل عملكم الشاق، بمقدورنا إجراء هذا النوع من المناقشة الآن. ولو لم نتوصل إلى حلول توفيقية بشأن بنود جدول الأعمال، لما تمكنا من إجراء هذا النوع من المناقشة التي نجريها الآن.

وأما فيما يتعلق بموضوع برنامج العمل، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تود أن تضم صوتها إلى أصوات البلدان النامية الأخرى. وقد قال أحد المتكلمين السابقين إن هذا غير منطقي، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تود أن تضيف أن هناك حاجة كبيرة،

من حيث حالة كل بند من بنود جدول الأعمال، بما فيها البنود غير الرسمية، للنظر في حالة كل بند على حدة، ومكانه في برنامج العمل، وذلك في إطار عملية المناقشة بصورة عامة. وأعتقد أن مكان كل بند على حدة سيزيد مما له من أهمية. وبالتالي، وعلى غرار عدد من بلدان حركة عدم الانحياز، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتقد أن الأولوية القصوى هي نزع السلاح النووي وأن المكان المناسب لهذه المسألة هو أن تكون أول ما يناقش في ٩ نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بمسألة الحلول التوفيقية، فتقديم التنازلات لم يقتصر على المجموعة الأخرى فقط. بلدان حركة عدم الانحياز أيضا قدمت العديد من التنازلات. وبفضل تلك التنازلات،

جدول الأعمال في حد ذاته. وتتعلق بديناميات التفاوض التي نستخدم في هذه القاعة. وأرى أن ما اسمعه الآن مؤسف للغاية، إن لم يكن يثير الانزعاج، بفعل ما ينم عنه بشأن الكيفية التي نتفاوض بها.

لقد توصلنا إلى اتفاق شامل بشأن تنظيم جدول الأعمال. ونحن مجموعة من امن بلدان كثيرة تلقت قدرا كبيرا من الطلبات بشأن ما ينبغي أن تقوم به هيئة نزع السلاح. وقدما التنازلات بحسن نية خلال جميع مراحل مناقشاتنا. بادئ ذي بدء، اتفقنا على عدم إجراء مناقشة بشأن دور هيئة نزع السلاح في الآلية- وهو ما أردناه- بغية التوصل إلى حلول توفيقية، عندما فهمنا أن البعض يفضل مصطلح أساليب العمل. واتفقنا على عدم إجراء تلك المناقشة باعتبارها بندا رئيسيا من بنود جدول الأعمال، على الرغم من أن عددا كبيرا من الوفود كانت ترى ضرورة القيام بذلك. بعد ذلك، على الرغم من الآراء المعارضة، اتفقنا على إجراء مناقشة بشأن إعلان العقد الرابع ل نزع السلاح.

كما كنا نريد التركيز بصورة محددة على بند جدول الأعمال المتعلق بالأسلحة النووية والأسلحة التقليدية أيضا. وقدما التنازلات بشأن ذلك أيضا. لكن بعد عدة أيام من التفاوض، كنا سعداء- على الرغم مما قدمناه من تنازلات بشأن جميع تلك النقاط الهامة للغاية- لأننا توصلنا أخيرا لاتفاق بشأن جدول الأعمال (A/C.10/L.67/Rev.1)، حتى يتسنى لنا الشروع في العمل.

والآن نرى أن جدول الأعمال الذي تفاوضنا بشأنه بصورة متأنية لا يستحق ما قال البعض إنه يستحقه. فهو لا يحظى بالتأييد. ونشعر بالإحباط ونحن نرى البعض يمزقون وثيقة الاتفاق حتى قبل أن يجف الحبر عليها. وكتنازل إضافي أخير، سأكون سعيدا بقبول إعادة صياغة عناصر جدول الأعمال، غير أنني أود أن أقول بشكل لا لبس فيه إن وفد

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، يود وفد بلدي أن يذكر بأننا محفل تداولي. ينبغي ألا نصبح محفلا للتنافس فيما بين الوفود على تقديم أكبر عدد من التنازلات.

وقد أعرب وفدي عن تأييده، ولا يزال، لاقتراح الرئيس لأنه اقتراحه. إنه لم يرد من الدول الأعضاء، لكن من الرئيس بصفته رئيس الهيئة. ومع ذلك، فهو مبني أيضا على فهم مشترك لجدول الأعمال، وكيفية المضي قدما في عملنا. ولهذا السبب نؤيده.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح الاهتمام الذي أبدته الوفود بالنظر في كيفية أداء الهيئة لعملها. إن مسألة تجميع بنود جدول الأعمال هي في الواقع من المجالات التي يمكن فيها تحسين أساليب عمل الهيئة. وما برح وفدي يعتقد أنه يتعين مناقشة المسألة أولا في مشاورات غير رسمية بشأن كيفية تحسين أساليب العمل. هناك عدد من المواضيع يتعين تناولها. وحين نعمل ذلك، سيمكننا عندئذ اتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدما، بدلا من اتخاذ عدد محدود من التوصيات أو المضي قدما في عدد محدود من التحسينات قبل إجراء مناقشات أوسع نطاقا بشأن أساليب عمل الهيئة.

وآمل أن يسمح لنا بعمل ذلك. وإذا تحقق ذلك، فإن وفدي سيكون مستعدا للنظر في تجميع المواضيع. نحن ندرك الحكمة من وراء ذلك، لكننا نود أن نجرى هذه المناقشات في الإطار الأوسع لتحسين أساليب عمل الهيئة.

مرة أخرى، فإن وفدي يثق ثقة كاملة في اقتراح الرئيس بشأن كيفية تنظيم عملنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الثلاثة المتبقين على قائمتي. أود في الحقيقة أن نبدأ عملنا،

توصلنا جميعا إلى اتفاق بشأن بنود جدول الأعمال. وأعتقد أن البرنامج ينبغي ألا يكون استثناء لدى المطالبة بحل توفيقى.

السيد بافو (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، سيدي، أود أن أشيد بكم على الطريقة التي أدركتم بها أعمالنا للتوصل إلى اتفاق على جدول الأعمال (A/C.10/L.67/Rev.1). كما أود أن أشيد بكم على برنامج العمل الذي وزعتموه بعد ظهر اليوم. ومرة أخرى، إن وفد بلدي يثق بكم، مثلما فعل فيما يتعلق بالوثائق الأخرى التي وزعتموها. ونحن نرى أنكم أفضل شخص لقيادة الجهد بغية التوصل إلى حل توفيقى هنا. واقتراحكم الحالي ينم عن فهمكم لمجموعة التدابير التي اعتمدها هذا الصباح بشأن جدول الأعمال.

ونعرب، أنا ووفد بلدي، عن دهشتنا إزاء تشكيك العديد من الوفود في مختلف الاقتراحات التي قدمتموها. وكما قلت مرارا وتكرارا، لقد أثبتنا مرونتنا. وقلنا أيضا إننا كنا نفضل بندا منفصلا من بنود جدول الأعمال يتناول تحديدا أساليب العمل والطريقة التي تعمل بها هيئة نزع السلاح. وينبغي ألا ننسى ذلك ونحن نعمل على التوصل إلى حل توفيقى. وأعتقد أن وفد بلدي لم يكن الوفد الوحيد الذي أعرب عن تلك الرغبة خلال هذه الدورة الموضوعية.

لقد استغرقتنا أسبوعا الآن في مناقشة جدول الأعمال، ولا أعتقد أننا سنضيع مزيدا من الوقت إن نحن قضينا نصف يوم في مناقشة أساليب العمل. ويمكننا أن بسهولة أن نناقشها، وأعتقد أنه من المنطقي تماما أن نعمل ذلك الآن، بينما الأفكار لا تزال جديدة. وبالنظر إلى الطريقة التي أجرينا بها أعمالنا حتى الآن، أعتقد أن هناك الكثير من المسائل التي يمكن تناولها، سواء في المناقشة العامة أو في الأفرقة العاملة. وأعتقد أن الوقت قد حان للشروع في العمل في أقرب وقت ممكن، ويمكننا أن نبدأ بأساليب عملنا.

ثانيا، أرى ميزات في الاقتراحات التي تقدم بها زملائي من مصر وكوبا والجزائر والهند. لكن كما ذكر جاري العزيز، ممثل إندونيسيا، ربما يكون في اقتراحه ميزة جعل الجميع يشعرون بعدم الارتياح بنفس القدر. وأعتقد أن هذا الاقتراح يشكل مخرجا، ولهذا فإنني أؤيده.

أيضا، في ما يتعلق بتقاليد هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح، أعتقد أن المسألة مسألة تقاليد مقابل التغيير، وأنه من الأفضل البدء من هذه اللحظة. إذا التزمنا بتقاليد هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح، سيتعين علينا حينما يتعلق الأمر بالمناقشات بشأن أساليب العمل واعتماد أي وثيقة ختامية، أن نظل أوفياء للتقاليد ونكافح أي تغييرات في أساليب العمل. لذلك فلنبداً من الآن. دعونا لا نسعى لتكون تقليديين، إنما لنبدي قدرا من المرونة حتى تتمكن من المضي قدما.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أردت فقط أن أؤيد بإيجاز شديد ملاحظة صديقي وزميلي العزيز من النرويج بشأن شعوره بالاهتمام المتنامي بالنظر في أساليب عمل هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح. أرى أن هذا تطور إيجابي للغاية ويتلج الصدر. إنني أتطلع إلى تلك المناقشة في غضون أيام قليلة، يوم الاثنين. ومن حيث التقاليد، لا يمكن أن نكون أكثر تأييدا للتقاليد من الاحتفاظ بنفس بنود جدول الأعمال للفريقين العاملين طوال السنوات الست الماضية. والآن، ستكون مدرجة في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح لما مجموعه تسع سنوات. إذا لم يكن هذا تقليدا، فلا أدرى ما هو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بعد إذن الهيئة، أود أن أقدم تفسيراً لسبب عرض برنامج العمل الحالي على هذا النحو. كما سيفهم المشاركون، قبل اعتماد جدول الأعمال (A/CN.10/L.67/Rev.1) الذي وضعناه معا ظهر اليوم وقبل

لذلك ونظرا لعدم وجود طلبات إضافية لأخذ الكلمة، سأغلق الآن قائمة المتكلمين.

السيدة سوزوكي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على برنامج العمل المشترك هذا. يرى الوفد الياباني أنه متوازن ومنصف للغاية. وجرت معاملة كل بند من بنود جدول الأعمال والمواضيع في الجلسات غير الرسمية على قدم المساواة.

يعتقد الوفد الياباني أن مناقشة بنود جدول الأعمال في مجموعات تفيد، إلى حد ما، في إتاحة إجراء مناقشات مكثفة. ومن الناحية الأخرى، فهي تجسد فكرة أنه لا يوجد مخرج آخر من حالة الجمود في المناقشة. لسنا بحاجة إلى تكرار الشكل المعمول به في السنوات السابقة والدورات السابقة. ولذلك، علينا عند تخصيص فترة زمنية أطول للمناقشات أن ننظر في الكيفية التي يمكننا بها أن نجعل هذه المناقشات هادفة خلال هذه السنة الأولى من الدورة الجديدة التي تستمر ثلاث سنوات. ينبغي أن تكون مناقشاتنا هادفة خلال دورة الثلاث سنوات بأكملها حتى يمكن الخروج بتوصيات ونتائج ذات مغزى. وهذا يعني عقد جلسة غير رسمية في اليوم الأول، على النحو المنصوص عليه في اقتراح الرئيس، ومن ثم نبدأ اجتماعات الفريقين العاملين الأول والثاني في اليوم نفسه. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نعمل طوال الدورة بطريقة متوازنة وعادلة، من شأنها أن توفر لنا فكرة واضحة وأن تمكنا من الحصول على أفكار جديدة. ولذلك يؤيد الوفد الياباني اقتراح الرئيس.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن أول ما أود التأكيد عليه هو أن برنامج العمل المعروض علينا ليس برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. إنه برنامج عمل هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح، ومن ثم، لا ينبغي أن يؤخذ بنفس الجدلية التي يؤخذ بها برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

أجل إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية، وبغية التوصل إلى توافق في الآراء. وسيتم اتخاذ القرار النهائي في جلسة عامة تعقدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

(تكلم بالإسبانية)

هذا مثال واحد على الأسباب وراء اقتراح الرئيس، بناء على توصية من الأمانة، أن نبدأ بمناقشات مفتوحة بشأن الموضوعين، وهما، أساليب العمل والعقد الرابع لترع السلاح.

بعد ذلك مباشرة، سنبدأ بالجلسات العامة بشأن البند الأول من جدول الأعمال، ويليه البند الثاني من جدول الأعمال. في ذلك السياق، أفضل تناولهما في مجموعات لتسهيل العمل. سوف نكمل عمل الفريق العامل الأول، ثم نتقل إلى الفريق الثاني. لكن برنامج العمل ذاك لم يأت من فراغ أو من قبعة أحد السحرة. فهو ينبع من ممارسة متبعة على مدى سنوات عديدة وطويلة قبل أن ننظم هذه الدورة.

أطلب مرة أخرى إلى الأعضاء ليس إبداء المرونة فحسب ولكن أيضا تفهمها حتى تتمكن من البدء في إنجاز العمل الذي ينتظرنا. يمكننا إجراء بعض التغييرات. بوسع الرئيس قبول بعض التغييرات المنطقية. ومع ذلك، أؤكد مجدداً أن تقديم الوثيقة استند إلى منطق بسيط يتعلق بمسألة إدارة الوقت الخاصة بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والأمانة، والكيفية الفضلى التي يمكنهما بها تيسير عملنا. ليس هناك من سبب آخر لذلك. فهي لا تهدف إلى تغيير البرنامج أو جدول الأعمال. لذلك ظننت أنهما ستقبل بكل بساطة في البداية دون مناقشة. اعتقد أنهما كانتا حسنة التوازن.

وسوف يترأس الفريقين العاملين ممثل عن حركة عدم الانحياز وممثل عن الدول الأوروبية. وسيكون للجلسات غير الرسمية نفس الهيكل. والفكرة هي أن يكون هناك أفضل توازن ممكن في الهيئة.

بدء جلستنا العادية لتبادل الآراء مع مختلف المجموعات، فقد اجتمع الرئيس أيضا مع الأمانة. هذا أمر نسي في هذه المناقشة التي تجري في اللحظة الأخيرة. إنها ليست مجرد مسألة تقليد، إنما أيضا مسألة فعالية في الأمانة. إن البرنامج بالصيغة المقدم بها هو أسلوب عمل أمانة هيئة نزع السلاح على مر السنين. ما هو السبب وراء ذلك؟ في الواقع، كنت نفسي أتساءل، وكذلك بعض الوفود. لماذا لا نبدأ بالترتيب المبين في جدول الأعمال؟ الآن لدي الرد. أولا، إن تعديل جدول الأعمال سيشكل سابقة سيتعين اعتمادها وإقرارها من جانب الطرفين. غير أن، الأهم هو أن برنامج العمل يسمح بقيام الأمانة بالترتيب للجلسات وإعداد مشاريع الوثائق الصادرة من أجل مناقشتها في الجلسة المقبلة.

لدي اقتراح هنا يبدو منطقيا جدا بالنسبة لي. وأصدقاء الرئيس - الذين لم أعلن أسماءهم، على الرغم من أنني قد قررت بالفعل من هم - طلبوا إلي إعطاءهم وقتا لعرض وثائقهم ذات الصلة للمناقشة لأنهم لا يرغبون أن تنبثق الوثيقة ببساطة من المناقشات في شكلها النهائي. أنا أعتبر ذلك ذا أهمية كبيرة. صديقا الرئيس للبلدين الرئيسيين اللذين ستتم مناقشتهما يضمنان مثلا واحدا عن حركة بلدان عدم الانحياز، وآخر من مجموعة الدول الأوروبية في المناقشات بشأن الموضوعين الفنيين.

أود أيضا أن أذكر الأعضاء بأنه في اليوم الذي قدمت الحل التوافقي المقترح من الرئيس، تضمن مذكرة، وليس هامشا، كجزء من مشروع جدول الأعمال الذي قدمته. ونصها كما يلي

(تكلم بالإنكليزية)

بعد الاستماع إلى المناقشات التي دارت بشأن أساليب العمل وعناصر إعلان العقد الرابع لترع السلاح، سيوزع أصدقاء الرئيس مسودات الوثائق الختامية في وقت مبكر، من

إذا وافق الأعضاء، فيقترح الرئيس أن نبدأ في صباح يوم الاثنين ٩ نيسان/أبريل بجلسة غير رسمية لتناول أساليب العمل، مع تناول العقد الرابع لتزع السلاح بعد الظهر.

أعتقد أننا مستعدون للبدء بالبند الفني الأول في جدول الأعمال. لذلك أقترح أن نتناول يوم الاثنين ٩ نيسان/أبريل البند الفني الأول، ألا وهو نزع السلاح النووي. بعد ظهر يوم ١٠ نيسان/أبريل سنعقد اجتماعا للفريق العامل الثاني في الصباح وبعد الظهر. في اليوم التالي سوف نعقد مناقشات غير رسمية. يوم الخميس، بعد إتاحة المجال لنتائج المناقشات غير الرسمية، سوف نناقش الوثائق ومن ثم، نعيد النظر في تلك المسائل الجلسة الختامية. وسيظل ما تبقى من جدول الأعمال كما كنت قد اقترحت في برنامج العمل.

أود أن أطلب إلى الأمانة أن تبقى معنا لفترة أطول قليلا بحيث يتسنى توزيع الوثائق - أو يوم الاثنين، إذا كان الأعضاء يفضلون ذلك - على أساس أن الفريق العامل المعني بتزع السلاح النووي سوف يجتمع صباح يوم الاثنين، على النحو المتفق عليه هذا الصباح.

السيد فرغل (مصر): أشكركم، سيدي الرئيس، وأؤيد التعديلات التي قمتم بها لأنني استمعت لما ذكرتموه بأن هذه هي طريقة العمل وأن هذا البرنامج تمت صياغته وفقا للممارسة المتبعة. وأنا بالفعل أمامي برنامج العمل الذي تم اعتماده عام ٢٠٠٦ وهو العام الذي تم به به أيضا مناقشة تدابير تحسين أساليب العمل والتعديل الذي قمتم به توا مطابقا تماما لبرنامج العمل هذا لأنه ابتداء بالفعل بالمسائل الفنية على جدول الأعمال ثم تطرق بعد ذلك لأساليب العمل.

لكن هناك اختلاف أريد الاستيضاح عنه من الأمانة عن طريقكم. في برنامج العمل هذا، هناك خمس جلسات مختلفة بشأن موضوع مناقشة تدابير تحسين أساليب العمل. وهناك بين قوسين (الجلسات العامة) ولكن بالطبع في برنامج العمل

وأكرر أنه إذا قررت غالبية الممثلين العمل في مجموعات، وخاصة فيما يتعلق بالبندين الفنيين الأول والثاني من جدول الأعمال، فيسعد الرئيس القيام بذلك. ومع ذلك، أردت فقط شرح الأساس المنطقي الذي استندت إليه الوثيقة التي عرضتها. كما قلت من قبل عندما عرضت الوثيقة يوم الاثنين، كانت اقتراحا توفيقيا من الرئيس.

أرى أن ممثل الجزائر يطلب الكلمة. وآمل أن يكون الطلب من أجل الإعراب عن تأييده لي.

السيد مكنتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس. كما قد تتوقع، ما لدي لأقوله هو أن أعرب عن تأييد جميع الوفود، لأن لديكم ليس الأمانة فحسب، فهناك أيضا المكتب والدول الأعضاء في الهيئة الذين سيقدمون أيضا تعليقات لك بغية تيسير عملكم من أجل تجنب المزيد من المناقشات بشأن الإجراءات. ولذلك، فإن وفد بلدي سيدعم أي برنامج مقترح من الرئيس وليس من الأمانة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعتقد أنني لم أشرح ما يدور في خلدي بوضوح. لقد عرض الرئيس برنامج العمل بدعم من الأمانة من حيث أساليب العمل. ليس هناك خيار آخر سوى استعراض المواضيع. وقد أنشأت تلك العملية قبل فترة طويلة من وضعنا برنامج العمل. حتى اليوم، قدمت الأمانة وثيقة تتضمن خطأ استدعى تنقيح الصفحة الثانية.

أود أن أؤكد لممثل الجزائر أن اقتراح الرئيس يستند إلى المقترحات المقدمة من الأمانة، ويتمشى مع الممارسات المقبولة لدى هيئة نزع السلاح. كما أنني مسرور جدا أن يتفق الجميع على إجراء التغييرات الضرورية حتى تتمكن الهيئة من الاستمرار في المضي قدما.

في الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم الاثنين، ٩ نيسان/أبريل، سنعقد اجتماع الفريق العامل الأول المعني بالأسلحة النووية. وفي الساعة ١٥/٠٠، سيجتمع الفريق العامل الثاني المعني بالأسلحة التقليدية. وفي الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم الثلاثاء، ١٠ نيسان/أبريل، سنعقد اجتماع مجموعة المناقشة بشأن أساليب العمل، وبعد الظهر، ستجري المناقشة غير الرسمية بشأن العقد الرابع لترع السلاح. وسيبقى بقية برنامج العمل كما وضع سلفا، حتى ١٩ نيسان/أبريل. لم نقل عدد اجتماعات أي فريق، لكننا نحاول تعويض الاجتماعين اللذين فقدناهما اليوم.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، كما جاء في مشروع الوثيقة، سوف نعقد اجتماعا في الصباح لتحليل التوصيات التي نشأت والتي ربما كانت موضوع مشاور مع العواصم أو تفاوض فيما بينها أو مناقشة مع الرئيس. ثم سنبدا بعد الظهر اجتماعات المكتب.

وأود أن أؤكد أيضا أن برنامج العمل الجديد هذا يستند إلى فهم أنه إذا كان أي من أفرقة العمل فعالا جدا وأنجز أعماله قبل الموعد النهائي المحدد، فستتم إعادة تخصيص هذا الوقت حيثما تكون هناك حاجة إليه، كتخصيصه للفريق الذي يحتاج إليه، سواء بشأن المسائل الموضوعية أو مناقشات الأفرقة المواضيعية. لست واثقا مما إذا كانت هناك حاجة إلى أي إيضاح إضافي، إن لم تكن ثمّة حاجة، أود أن أشكر الجميع مرة أخرى على إبداء الاستعداد للعمل معي في هذا الشأن. لن تكون هناك أي اجتماعات موازية، وسيجري القيام بكل الأعمال في جلسات عامة مع تلك الوفود التي ترغب في المشاركة. والدعوة موجهة إلى الجميع. وكما قلت، فإن الأمانة تقوم بإعداد الوثيقة الجديدة المنقحة، التي سيتم توزيعها قريبا.

المعروض علينا هناك فقط جلستان غير رسميتان مخصصتان لموضوعي أساليب العمل وعناصر العقد الرابع لترع السلاح، فهل هذا معناه أن هناك بعض الاختلاف بين الممارسة المتبعة وبرنامج العمل هذا أم قد يكون معناه سنضطر بالتالي إلى عقد اجتماعات متوازية مع الجلسات الرسمية للأفرقة العاملة. أريد فقط الاستيضاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الرئيس لا يعتزم أن يعقد أي مناقشات متوازية. لقد قررنا، من حيث المبدأ، أنه نظرا للعدد المحدود من الأعضاء في بعض الوفود، سوف نعقد جميع الجلسات كجلسات عامة لمناقشة بنود اتفقنا عليها في برنامج العمل. أنا لا أتذكر بالضبط أي الوفود التي سألت بشأن القاعة د. تلك القاعة محجوزة لاجتماعات ممكن عقدها وليس لعقد اجتماعات موازية للهيئة. إذا رغبت إحدى المجموعات في عقد اجتماع، سوف تكون القاعة متاحة لها وكل ما عليها ببساطة هو أن تبلغ الأمانة العامة، التي سوف تتأكد من جعلها متاحة للمجموعات التي ترى أنه من الضروري أن تعقد اجتماعا.

بموافقة الأعضاء، أود الآن أن أعلق الجلسة لمدة ١٥ دقيقة لمناقشة التنظيم مع الأمانة العامة، وللأخذ في الاعتبار كل ما سمعناه هنا. بعد ذلك، سوف نقدم برنامج العمل للأعضاء.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للأعضاء على منحي الوقت للمشاور. في الوقت الحالي، تقوم الأمانة بإعداد الوثيقة المنقحة بشأن برنامج العمل، كما تم التوصل إليه خلال المشاورات التي أجريناها مع المشاركين هنا. ووفقا لتلك المشاورات، سيكون برنامج العمل للاجتماعات اعتبارا من يوم الاثنين على النحو التالي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهني زملائي الذين تم للتو تعيينهم لرئاسة الفريق العامل المعني بالأسلحة التقليدية. كما أهني زميلتي من بلغاريا على تعيينها لتنسيق المناقشات غير الرسمية بشأن عناصر الإعلان المتعلق بالعقد الرابع لترع السلاح، وكذلك زميلي من المغرب على تعيينه لتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن أساليب العمل.

إنني آخذ الكلمة لتذكير الرئيس بأن جدول أعمال الهيئة الذي اعتمد صباح اليوم لا يزال يتعين تعميمه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أبلغتني الأمانة بأن جدول الأعمال المعدل الذي اعتمد صباح اليوم ليس جاهزا بعد للتوزيع، إذ لا يزال قيد الإعداد باللغات الرسمية للهيئة. وسوف يكون متاحا صباح الاثنين لجميع الوفود باللغات الرسمية الست.

كان يوما آخر طويلا من العمل لكنه يوم مثمر. مرة أخرى أشكر الوفود على حضورها ومشاركتها ودعمها. وأود أن أذكر أعضاء المكتب أنه سيكون هناك اجتماع صباح الاثنين في غرفة الاجتماعات D.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

ما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الهيئة توافق على اعتماد برنامج العمل بصيغته المنقحة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد لتقديم تقرير عن رئاسة الفريق العامل الثاني.

السيد كفارنشتروم (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بصفتي رئيسا لمجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى. يشرفني أن أعلن أننا نود ترشيح السيدة فيرونك بيبين-هالي من الوفد الكندي لشغل منصب رئيس الفريق العامل الثاني المعني بالأسلحة التقليدية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): إذا لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن اللجنة تقرر تعيين السيدة فيرونك بيبين-هالي من كندا رئيسا للفريق العامل الثاني، المعني بالتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أبلغتني الأمانة بأنها عدلت الوثيقة وأنه يجري تعميمها الآن.

وأود أن أذكر أيضا أن الرئيس طلب من السيدة لاشيزارا ستويفا، ممثلة بلغاريا، أداء دور المنسق لمجموعة المناقشة بشأن عناصر إعلان العقد الرابع لترع السلاح. وقد طلبت أيضا إلى السيد بوشعيب الأومني من المغرب أداء دور المنسق لمجموعة المناقشة بشأن أساليب العمل. وقد وافق الاثنان على القيام بذلك. أعتذر إذا كنت قد نطقت الاسم بصورة غير موفقة.

هل لي أن أعتبر أن الهيئة تحيط علما بتعيين هذين الشخصين للعمل مع الرئيس في مجموعتي المناقشة؟ تقرر ذلك.